الآراء الـــواردة فـي الـصـفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الإدارة الحكومية وتخطيط الإعلام التنموي

صفد حسام الساموك

يضطلع الإعلام الحديث بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطنين، وفي تعاملهم مع الأزمات التي تشكل تحديا لأبرز احتياجاتهم المعيشية والاقتصادية، الأمر الذي يدعو إلى تأكيد مهمته المعاصرة في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتنمية والتحديث في المجتمعات المختلفة، وتشدد الكثير من الدراسات على دوره – الإعلام – في إحداث التأثير على المتلقي وتوجيه سلوكه، في شتى المجالات الحياتية، وبالاتجاهين السلبي والايجابي، إذ تجري اليوم محاولات حثيثة عبر وسائله المهمة، لصياغة الفرد المعاصر وعيا وسلوكا، واثر ذلك في توجيه أنماطه الاستهلاكية بحسب اتجاهات المجتمع واولوياته، على وفق نموذج معد له سلفا، قد توفره الحاجة إلى دفع السلوك باتجاه يرغب القائم بالاتصال الوصول إليه، على وفق تخطيط محدد لإتمام عدد من الأهداف، وهو ما يعرف بـ«هندسة السلوك البشري»، أي بمثابة إعادة تشكيل الفرد عبر مبدأ: الخطوات الصغيرة المتتالية، وهي المدرسة التي تتفوق بها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول اغلب الدول المتقدمة الاخذ بها.

إن الحديث عن ضرورة وضع فروض لبدائل التنمية في العراق، وعدم الاعتماد على النفط كمورد للبلاد، وفي ضرورة تفعيل الموارد الأخرى، فيه ما يكفي من إثارة مخاوف المواطنين من مستقبلهم الاقتصادي، خاصة مع بروز تلميحات رسمية بان تلك المخاطر بدأت تلوح في الأفق القريب، وقد يتجلى بظهوره على الساحة في غضون العام ٢٠١٠، في حال عدم الأخذ ببدائل التنمية، التي تعني في إحدى أبعادها تغيير نمط استهلاكي اعتاده المجتمع منذ عقود، من خلال إيجاد بدائل للنفط الذي تهاوت أسعاره.. ونجد هنا ان تلك صياغة تلك البدائل لابد من أن تأخذ في الاعتبار مسالة إيجاد عنصر رابط ووضع أسس المشتركات بين متغيري:

أ–من يقوم بإيجاد تلك البدائل.. من يخطط لها ويحددها وينفذها؟.

ب–من المستهدف منها في حال الأخذ بها، و البدء بتنفيذها على ارض الواقع، وهل يرتبط هذا الأخذ بموجبات لتعديل أنماط أو عادات للمستهدف للتعامل مع نتائج استعمال تلك البدائل دون أن تصاحبه مخاوف من التعامل مع ما هو جديد بالنسبة إليه، خاصة مع تلك التي تعالج ابرز احتياجاته اليومية؟.

بين الحكومة والأفراد

إن حقيقة أن يكون التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال، قد وقف خلف جميع المتغيرات التي اتسم بها المجتمع المعاصر... لدرجة انه أضحى (أي المتغير التكنولوجي) احد أبعاد الوجود الدولي برمته، سواء في موضع الوحدات السياسية والاقتصادية من طبقات الدول... وبالتالي وزنها الحقيقي في تسيير العلاقات الدولية، أو في كونه احد عناصر الحياة والنشاط الدولي بشكل عام، تفضي إلى وجوب أن يلعب الإعلام العراقي دوره الفاعل في إيجاد المشتركات بين عناصر إيجاد تلك البدائل، لأهميتها على جميع الصعد، ويزيد من موجبات على وفق بعدين:

–من جانب الأنظمة الحاكمة: إذ صارت الممارسات المختلفة بحاجة غير ممكن التغاضي عنها إلى الإعلام لإيضاح خيارات النظم المختلفة.

– من جانب الأفراد العاديين: مثلما الجمهور بحاجة – هو الآخر – للإعلام للإبلاغ عن ردود أفعاله إزاء تلك الخيارات.

ونرى إن التحولات الحديثة للعملية الإعلامية قد زادت من أهمية (الأفراد العاديين) فيها، إذ إننا نتفق تماما مع ما قاله زميلنا في البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، والتي يشرف عليها، الدكتور صادق الحمامي (أكاديمي إعلامي في تونس) في معرض تقيمه لما اسماه (المجال الإعلامي العربي): إن المجتمعات العربية – بشكل عام – عاشت تحت وطأة نموذج لإعلام جماهيري لا متكافئ جسدته هيمنة القناة التلفزيونية الوطنية الواحدة، ثم بدا هذا النموذج في الانحلال تدريجيا بسبب ما أتاحته التقنيات الحديثة من إمكانيات وافرة لتلقي مضامين إعلامية جديدة ، وفي حين كانت الخطابات المتشائمة تطلق صيحات الفزع المتتالية من (الاختراق الإعلامي) و (العولمة الثقافية)، كان المجال الإعلامي العربي يتشكل ببطء حتى أصبح اليوم فضاء تتصارع داخله قوى عديدة ومتباينة باحثة فيه عن موقع تمركز لها.

كما شهدت نهاية تسعينات القرن الماضي استخداما متعاظما للانترنت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، فتكاثرت على الشبكة المواقع الإعلامية والتواصلية، وظهرت برامج ومضامين لم نعهدها من قبل: قنوات تحولت جزئيا أو كليا للتحاور والتراسل وبرامج تفسح المجال لأفراد مغمورين للمجاهرة بمشاكلهم الشخصية وبرامج أخرى تعطي الكلمة للمشاهدين لا غير، وصنف أخر جعل من هؤلاء المغمورين نجوما يحسم الجمهور – أنفسهم – في قضية إقصائهم أو إبقائهم.

وهو ما يعني بالنتيجة – على وفق اعتقادنا – إن مهمة إيجاد أسس للمشتركات ضمن الإطار الديمقراطي، وصولا إلى تحقيق أهداف النهوض والتنمية، بعيدا عن اعتماد العراق على إيراداته النفطية وفقا لما تنادي به وزارتا التخطيط والمالية، وفي هذه المرحلة بالذات، والتي يجري الحديث فيه عن احتمال وقوع (أزمة اقتصادية)، ذات امتداد امني واجتماعي، يمكن لها أن تبدأ عبر أدوات الإعلام وقنواته، وعلى وفق معايير الموضوعية والحريات الإعلامية المسؤولة والبناءة للمجتمعات الحديثة.. لكن السؤال: كيف يمكن يكون ذلك؟

إدارة للتخطيط الإعلامي

في هذا الصدد نجد إن تشكيل (إدارة حكومية لتخطيط الإعلامي الإنمائي أو المالي)، ذات صلاحية وإمكانيات واسعة هي خير من يمكن أن تقوم بالتصدي لعملية تحديد أسس ومشتركات بين المخطط المالي والإنمائي بعناصره وأدواته الساندة من قطاعات مختلفة وشركات وقرارات واليات... وبين الفئة المستهدفة بالنتيجة من هذا التخطيط، والتي تتمثل بالجمهور (المواطنين)، لتنقل هي الأخرى ردود أفعالهم إلى الجهة واضعة أسس التخطيط ومحددة أهدافه (الوزارة المعنية)، وترتبط الإدارة المقترحة بالوزير مباشرة، وتعمل على وضع خطط إستراتيجية إعلامية تهيئ وترافق أية إستراتيجية يجري استحداث تنفيذها أو إنها في الطريق إلى تنفيذها لشرح أبعادها وملابساتها، وبذلك يمكن أن تمثل تلك الإدارة دور المراقب أو المقيِّم للإستراتيجية المنفذة من خلال قياس ردود أفعال المواطنين.

وتعمل تلك الإدارة على توفير المعلومات و الشروح ونشر البيانات الصحافية لوسائل الإعلام المحلية عن الإستراتيجية معرض التنفيذ، وان تعمل على إجراء دعوات غير رسمية دورية للصحافيين للتداول في عدد من الأفكار التي تشرح لتلك الاستراتيجيات في حال تعاملها مع قضايا هامة وذات تماس مع حياة ويوميات المواطنين، في مسعى لا يترك مجالا للتشكيك أو التأويل، من قبل وسائل الإعلام، أو المعارضين السياسيين أو النقاد غير الموضوعيين في المجالات المختلفة الذين يتحدثون عبرها.. ويمكن إن يتسبب سوء تفسيرها بـ (أزمة)، كما كان قد حصل مع قرار إرجاء صرف فروقات رواتب الموظفين للأشهر الأخيرة من العام الماضي، على وفق سلم الرواتب للعام ٢٠٠٨، وما أحدثه من تضارب التصريحات من ردود أفعال بين عامة المواطنين، ويعزز من خطورة تضارب تصريحات المسؤولين في القضايا التي تعد في رأس هرم احتياجات الأفراد في مجتمع ، النظرة التقليدية للناس العاديين: إن الإعلام صورة مصغرة عن المجتمع، وعن توزع القوى والسلطة فيه، وهو يعمل في ظل أنظمة (اجتماعية وسياسية واقتصادية) تتغذى منها وتغذيها، وهو ما قد يضعف من ثقة الفرد المتلقي بالجهاز الإداري والاقتصادي الحكومي برمته.

ويمكن لتلك الإدارة أن تعمل على رصد تصريحات المسؤولين الصحافية المتضاربة ضمن وزارتها، خاصة تلك التي تصدر عن غير المخول لهم بالتصريح، فضلا عن ما يتوقع إن يحدثه الحديث عن مخاطر الاعتماد ألحصري على النفط كمورد للبلاد في غضون عام واحد فقط من ردود أفعال ومخاوف على الصعيد الجماهيري، وأورد هنا ما أشار إليه الدكتور علي بابان وزير التخطيط: (إن العراق يجب أن يكبح اعتماده على إيرادات النفط وان يحفز الاستثمار في الزراعة والصناعة وإلا واجه أزمة اقتصادية حادة إذا ظلت أسعار النفط منخفضة... وإن الاستثمار الخاص من العراقيين بالداخل أو الخارج ومن الأجانب يكتسب أهمية حاسمة بصورة متزايدة لضمان إلا يقوض الانهيار الاقتصادي المكاسب الأمنية التي تحققت على مدى العام المنصرم، إذ توجد مخاطر كثيرة وللأسف توجد تهديدات كثيرة للوضع العراقي. لكن تهديد الانهيار الاقتصادي يعتبر ضمن أكثر التهديدات خطرا وحدة انه ليس أمرا ملحا الآن لهذا العام. لكنني اعتقد انه إذا استمر التراجع في إيرادات النفط فسيكون التهديد خطيرا. سنواجه وضعا حرجا جدا في ٢٠١٠)، خاصة مع استحالة تغيير أنماط الاستهلاك للأفراد في غضون أشهر!!.

خط التماس مع الأزمة

ويزيد من الحاجة إلى (إدارة تخطيط الإعلام الإنمائي)، إن الإعلام يشكل خط التماس الأول للتعامل مع الأزمة – قبل وأثناء وبعد وقوعها – إذ أثبتت الدراسات الحديثة المتعلقة بالرأي العام وبشكل قاطع تزايد تراجع التجربة الشخصية المباشرة للفرد المعاصر (خبرات حياتية سابقة) للتعرف على الواقع والحصول على المعلومات والمعارف الضرورية لتكوين الرأي العام وتحديد الموقف وبالتالي تقرير السلوك، وأرجعت ذلك إلى اتساع القضايا المثارة وتعدد وتنوع الحاجات الإعلامية للفرد والتطور التكنولوجي وطبيعة الحياة وإيقاع العصر وهو ما إلى تزايد الدور الوسطي الذي تلعبه وسائل الإعلام، مشيرة إلى انه: يمكن القول إن ما تقدمه وسائل الإعلام وليست التجربة المباشرة هو الأساس اليوم تكوين معارف الناس وقيم وآراء الناس وبالتالي تحديد اتجاهاتهم ومواقفهم و من ثم سلوكهم.

ولان الأزمة تعبر ((عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في إحدى الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع)، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية، وتعرف بأنها الخلل الذي يؤثر تأثيراً ماديا على النظام كله، كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، أو حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع،يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء.. وهي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه، سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال، وتعد موقفا غامضا في حاجة إلى تفسير، كما أنها الموقف الذي تتضارب فيه العوامل المتعارضة، وهي لحظة حرجة حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، وهي تستلزم توقف الأحداث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة))، فان للإعلام الدور الأبرز في مواجهة الموقف الذي يعترض متخذ القرار ويشرح الغموض الذي قد يكتنف هذا الموقف أمام الجمهور.

ويشير في هذا الصدد أستاذ الإعلام في جامعة دمشق د. أديب خضور إلى إن الأبحاث الإعلامية التي تعرضت للتأثير المتبادل بين الأزمة والإعلام، خلصت إلى أن ظروف الأزمة تؤدي إلى:

– أهمية الدور الوسطي الذي تقوم به وسائل الإعلام وخاصة فيما يتعلق بإنجاز المهام التالية:

١– تقديم المعلومات.

٢– شرح أهمية ومغزى الأحداث.

٣– بناء الوفاق الاجتماعي.

٤– تخفيف التوتر والقلق.

– هناك من يرى إن الأزمة تؤدي إلى دعم ومساندة ادوار وسائل الإعلام، وخاصة فيما يتعلق ببناء الوفاق وتخفيف التوتر، كما إن هناك من يرى إن ظروف الأزمة وما تفرضه من تدخلات وقيود وإجراءات سوف تؤدي إلى تحجيم دور الإعلام، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات وشرح مغزى الأحداث وأهميتها بذريعة عرقلة المجهود الحربي

– تجذب الأزمة اهتمام وسائل الإعلام ولكنها تجذب بالمقابل اهتمام الرأي العام بوسائل الإعلام الذي يصبح أكثر تعرضا لها.

إن المهمة الأبرز للإدارة المقترحة هي المساهمة الفاعلة في التخطيط لوسائل الإعلام العراقية الملتزمة بمبادئ الحريات الصحافية الراعية للمسؤوليات الاجتماعية، على وفق وظائف التنمية والتوعية والإرشاد.. فمعلوم أي تخطيط حديث للوظائف الإستراتيجية التي يتولى انجازها ضمن المراحل المرسومة لها، في الإخبار والتثقيف والترفيه والتعليم والتنمية وغيرها، والتي يبدو إنها لا تنتهي في إطار زمني محدد، إنما تتجدد وتتطور باستمرار، وفقا لدوافع القائم بالاتصال وأهدافه، وواقع ومتطلبات العمل البرامجي والتطورات التقنية والإعلامية التي يتم التعامل.. وفي عصر المعلومات والفضاءات المفتوحة، يتطلب دوما تشخيص الاحتياجات والمستلزمات الأساسية التي تساهم في توفير الوقت والجهد والمال في عمليات التنفيذ وجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، بهدف رسم الخريطة الإعلامية بما يغطي تلك الأهداف، وهي توصية نضعها بقوة أمام كل وزارة معنية بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع المعيشي في العراق.

من اجل منهج تربوي وطني جديد يعتمد قيم التسامح والانفتاح الحضاري

جاسم الصفير

لايختلف اثنان على ان القيم التربوية الحية من تسامح وتفاعل مع الاخروسماتها الانسانية مسألة اصبحت ضرورة مهمة لبناء الانسان العراقي المعاصر وخاصة النشئ الجديد من اجل ضمان ولادة اجيال قادمة ناشئة على اسس عصرية وعلمية ووطنية وهو الامر الذي غاب طويلا عن المناهج الدراسية بعدما سيست في العهود الماضيوية وادلجت بشكل يتلاءم مع متطلبات السلطة واجندتها في ايجاد انسان مفرغ من القيم الثقافية والتربوية الحية ويكون صالحا فقط للانقياد لاهداف السلطة الاستبدادية الماضيوية وهذا ماتشهد عليه العديد بل الكثير من الافرازات السلبية للمرحلة السابقة والتي الغت الذات الانسانية وعطلت استعمال ملكة العقل وبالتالي نشر الوعي التنويري الذي الغته تماما وهذه الافرازات تتعايش اليوم معنا بشكل قسري لان الافكار القديمة لاتموت بسهولة كما عبر احد المفكرين التنويريين وايضا وحسب منطق احدى مدارس علم النفس الحديث عندما اقرت ان الانسان كيفما ينشأ على قيم معينة تلقن له يمتلئ بها عقله يتصرف بوحي هذه الافكار والمعتقدات وتصبح بمرور الزمن حقائق بديهية لافراد المجتمع ومن هذه الافرازات السلبية واصبحت تشكل عبئا على المجتمع والمواطن معا مسألة الانغلاق على القناعات وبالتالي حصول التطرف بكل انواعه المقيتة.

ان التطرف وقيمه المريضة هي احدى نتاجات مجتمعاتنا ومنهاجنا التربوية الماضيوية وصحيح ان التوجهات السلطوية الماضيوية لها نصيب كبير في هذا التطرف الا ان هناك بناءا تربويا سلبيا كبيرا ساهم في هذا التطرف، فمعروف ان المناهج التي كانت معتمدة في السابق كانت تؤبن ثقافة سلطوية وايديولوجية احادية الجانب والمتمثلة في التركيز على جانب واحد من الانساق الثقافية التي تؤكد شمولية الانتماء الى الامة ولكن بشكل قسري وليس انبثاقاً طبيعياً وموضوعياً وغير عابئ بالانسان العراقي واحتياجاته المادية والروحية وكيفية تشكيل وعيه اصبحت تشكل ثقافة عدمية انتشرت على الواقع حتى اصبحت امراً قائما مع تقادم الزمن وبالتالي عدم احياء القيم الحيوية الوطنية التي توجد توجهات معاصرة وتشده الى المستقبل وليس الى الماضي الجامد ولقد رافقت هذه التوجهات التربوية السلبية الكثير من النصوص الشعرية والثقافية التي اعتمدت في المناهج الدراسية التي تسير في المسار والمنهج السلطوي الفوقي الذي يبشر بقيم عدمية واهمل الانسان تماما ولقد راينا جميعا ان هذه القيم التي تربى عليها العديد من الاجيال اصبحت تنتج بمرور الزمن محمولاتها من قيم التطرف والرؤية الاحادية التي لاتتحمل الاخر وليس لقيم التسامح واحترام الاخر أي مكان لها او حسبما يقول المفكر الوجودي جان بول سارتر (ان الاخر هو الجحيم) وفعلا اصبح الاخر جحيما لايطاق وهذه الاثار السلبية لقيم التطرف والتثقيف الايديولوجي الاحادي الذي كان سائدا ومن هنا تبرز الحاجة الشديدة الضرورة اليوم الى اهمية اعتماد نسق حضاري عصري يقوم على تبني قيم انسانية مفتوحة مع الاخر وتتفاعل معه مؤمنة بأن المجتمع هو وحدة متفاعلة من الافراد وليس تكديسا للافراد كما يقول المفكر العربي مالك بن نبي ولاجل تحقيق ذلك يجب الانتباه الى اهمية المناهج الدراسية التي ينشأ عليها النشئ لانها اللبنة الثقافية والتربوية التي تشكل الوعي الجنيني لهذا النشئ لقد جاء في احد التقارير التي تحلل لماذا انتشر التطرف في العالم العربي في السنين الاخيرة وبعد بحث طويل وجد ان العديد من الاجيال في الماضي القريب قد تم تثقيفها على ثقافة منغلقة احادية الجانب بذريعة الخصوصية الحضارية ومتجاوزة تماما قيم الحضارة الحديثة الانسانية والتي يشترك فيها كل العالم من مفكرين وشعراء وفاعلين ثقافيين اخرين وهكذا نشأت اجيال عديدة وهي لاتعرف عن الحضارة الحديثة وقيمها الانسانية أي شيء وينظرون اليها نظرة تشاؤمية ومتوجسة بفعل الانغلاق الثقافي وان الحياة حسب رؤيتهم الذهنية هي هذه الابعاد الاربعة التي يعيشون فيها وطبيعي جدا ان تتعزز قيم التطرف القومي والطائفي تحت هذا التثقيف السلبي وهو الامر الذي غاب عن ذهن الكثير من المؤسسات البحثية.

ان اعتماد مناهج جديدة الاهداف والمضمون والمنفتحة على قيم العصر وضرورة التفاعل مع معطيات الزمان والمكان هي جزء من الحل واننا من ضمن امم كثيرة تساهم في صياغة قيم هذا العالم هو امر ضروري من اجل ضمان واقع حياة يعتمد الاعتدال والتفاعل مع قيم العصرويجب الاستفادة من عبر الماضي تشخيص العوامل التربوية والثقافية التي ساهمت في صناعة ظاهرة وواقع اصابنا جميعا بالصدمة والذعر من جراء افرازاته الخطيرة وتوجهاته المريضة.

ان الاهتمام بالقيم التربوية التي تعزز الوجود الانساني وتجعل من الانسان وتشكيل وعي انساني هو الركيزة لكل التحولات هو المنهج الناجح والملائم للحياة الانسانية ولنا عبرة في التجربة الاوروبية بعدما استفاقت شعوبها من صدمة الشعارات الكنسية في عهود الحكومات المطلقة التي دمرت الانسان او من قيم الانظمة الشمولية الاستبدادية اثناء الحرب العالمية الثانية وبدأت بناءا تربويا وثقافيا جعلت من الانسان المركز والهدف لكل البناءات السياسية والثقافية وعززت كينونته سالكة من اجل ذلك العديد من المسارات احدها البناء التربوي للاجيال الناشئة انذاك ونرى اليوم الواقع الحياتي والثقافي والاجتماعي الرصين للمجتمعات الاوروبية التي اصبحت حياتها تنعم بالاعتدال والتسامح الانساني الرائع ولم يعد هناك اثر لاي تطرف لان اساسه الموضوعي قد ازيل بفعل البناء التربوي الناجح الذي اعتمدته المؤسسات التربوية القائمة على تنفيذ هذه الخطط والمسارات السليمة البناء والتنفيذ ومن هنا وبما اننا نعاني الاثار السلبية للتطرف وهو افراز موضوعي لتثقيف سياسي واجتماعي طويل ماضيوي استبدادي يأتي واجب المؤسسات البحثية في التفكير بجدية في ايجاد مناهج علمية تتسم بالرصانة والانفتاح على الاخر وتضمينه القيم الحيوية والابتعاد عن العدمية الحضارية في تنفيذ هذا الجهد الوطني الضروري الذي اصبح يمثل مطلبا اجتماعيا ضاغطا هذا الامر يجعلنا نصمم اكثر واكثر على ضرورة الاسراع في تنفيذ الافكار التنويرية في محاربة القيم السلبية لانه دون هذه الحرب والمواجهة الفكرية المتواصلة بدون مهادنة لانستطيع ان نزيل قيم التطرف من اذهان المجتمع لانه دائما هناك صراع ازلي بين قيم التسامح وآفة التعنصر والبناء او الكفاح التربوي هو احد مصادر هذه المواجهة ومن هنا نكتب ونؤكد على البناء التربوي وخاصة للنشئ الجديد ومضامينه الانسانية وقيمه الحضارية التي ننشد.

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

دروس من الأزمة المالية

د. ستار البياتي

لا تزال دول العالم تعاني تداعيات الأزمة المالية العالمية التي صارت مع مرور الوقت تتحول الى أزمة اقتصادية بعدما أعلن الرئيس الأمريكي احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الركود ، إذ لا يزال التخوف قائماً من أن تتحول الى أزمة مشابهة لتلك التي حصلت إبان عقد الثلاثينيات من القرن الماضي لا سيما بعدما عصفت الأزمة بشركات السيارات الكبرى المعروفة ، وأضحت اليوم تطول الأيدي العاملة، حيث يواجه ملايين العاملين فقدانهم وظائفهم، كما حصل في الولايات المتحدة واسبانيا وبريطانيا وقد أعلنت أكثر من شركة عالمية عن نيتها تخفيض فرص العمل لديها، مثل شركة جنرال موتورز التي أكدت انها ستخفض (٤٧) ألف فرصة عمل خلال العام ٢٠٠٩ .

أما بالنسبة للعراق، فان تأثير الأزمة حتى الآن يأتينا من خلال النفط بعدما انهار سعره من (١٤٧) دولاراً الى ما دون الـ(٣٨) دولاراً في يوم الخميس ٢٠٠٩/٢/١٩ . لكن السؤال، ما الذي تعلمناه من هذه الأزمة حتى الآن ؟ بمعنى آخر، ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من الأزمة ؟

ببساطة يمكن القول، أولاً، لابد من إدارة اقتصادية (مالية ونقدية) حكيمة تسعى الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وتدير الاقتصاد من هذه الناحية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية ولديها البدائل العملية لمواجهة الأزمات . ثانياً، إن تنويع الإقتصاد هو السبيل الوحيد لمواجهة الأزمات بعدما ثبت لدينا عملياً إشكاليات الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الوحيد للإيرادات العامة، وبرهان ذلك واضح من خلال الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ حيث عمدت السلطة المالية الى تخفيض تقديراتها أكثر من مرة استجابة للانخفاض المتكرر في أسعار النفط في السوق العالمية جراء الأزمة، وبالتالي فان الاقتصاد الحقيقي الذي يمثله قطاعا الزراعة والصناعة هو الأجدى والأكثر ديمومة للرفاهية الإقتصادية والاجتماعية، والأكثر ضماناً للاستقرار الاقتصادي . ثالثاً، يجب أن يكون لدينا جهاز مصرفي مرن ومتطور يرتبط بعلاقة واضحة وعملية مع البنك المركزي، وهذا الأخير عليه أن يدرس جيداً المتغيرات النقدية والمالية ويحدد سعر الفائدة الذي يستجيب لعمليتي الإقراض والادخار ويحقق أهداف السياسة الاقتصادية، وليس كما يحصل اليوم، فبعدما كان سعر الفائدة بـ(٢٣٪) خفض الى (١٩٪) ثم الى (١٤٪) واليوم يعلن البنك المركزي عن تخفيض آخر ليصل الى (١٢٪) . رابعاً، ضرورة إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للكثير من مؤسسات الدولة وشركاتها ومصانعها وإعادة هيكلتها ومعالجة مشكلة البطالة المقنعة التي تأثر سلبياً على إنتاجية العاملين، بحيث تجعلها صفراً . أما خامساً ، فلابد من القضاء على الفساد المالي والإداري أو الحد منه لأنه يستنزف موارد المجتمع ويعيق عمليتي الاعمار والتطور .

إن هذه الأزمة على الرغم من المشاكل التي خلقتها، ينبغي أن تكون فرصة للمراجعة ودراسة الواقع الاقتصادي بشفافية وعدم التعالي على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني أو تغليفها بعبارات سياسية لا تتناسب وحقيقته، مع تحديد الإمكانات المتاحة والخيارات البديلة من اجل التحسب للمتغيرات المستقبلية .